

تحديات التنمية في ظل المقاربة التشاركية للجماعات المحلية بالجزائر

The challenges of Development under the participatory approach of local communities in Algeria

رانية العموشي^{1*}، بلال موزاي²

Rania LAMOUCHE^{1*}, Bilal MOUZAI²

¹ جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، (الجزائر)، ranialamouchi21@gmail.com

² جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، (الجزائر)، b.mouzai@univ-setif2.dz

تاريخ النشر: 2026/06/11

تاريخ القبول: 2026/06/08

تاريخ الإرسال: 2025/10/15

ملخص:

تعتمد الجماعات المحلية على المقاربة التشاركية في التسيير المحلي على اعتبار ان التنمية اليوم أصبحت تقوم على مبدأ التشارك بين مختلف الفاعلين المحليين من مجتمع مدني ومواطنين والقطاع الخاص، من خلال منحهم الفرصة لصياغة وتنفيذ البرامج والخطط التنموية، وعليه تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية الفاعلين المحليين ودورهم في عملية التنمية، فبالرغم من الأهمية البالغة التي تكتسبها الديمقراطية التشاركية بالجزائر يظل تجسيدها على أرض الواقع شبه مستحيل بسبب اصطدامها بالعديد من التحديات التي تنقص من فعاليتها..

الكلمات المفتاحية: التنمية، الجماعات المحلية، الديمقراطية التشاركية.

Abstract :

Local communities rely on the participatory approach in local governance, considering that development today is based on the principle of collaboration among various local actors, including civil society, citizens, and the private sector. This is achieved by granting them the opportunity to contribute to the formulation and implementation of development programs and plans. Accordingly, this study aims to highlight the importance of local actors and their role in the development process. Despite the significant importance of participatory democracy in Algeria, its implementation on the ground remains nearly impossible due to numerous challenges that hinder its effectiveness.

Keywords: the development, local communities, participatory democracy.

* المؤلف المرسل، مخبر دراسات وبحاث حول المجازر الاستعمارية

1. مقدمة

تعتبر التنمية عملية شاملة ومتكاملة هدفها الارتقاء بمستوى معيشة الافراد والمجتمعات، أما التنمية المحلية فهي احدى ابعاد التنمية التي تعمل الجماعات المحلية على تجسيدها من خلال استغلال الإمكانيات المحلية المتاحة من اجل تحقيق تنمية متوازنة وشاملة، في هذا السياق برزت المقاربة التشاركية كأحد الآليات التي تعتمد عليها الجماعات المحلية والتي تقتضي اشراك مختلف الفاعلين المحليين في رسم وتنفيذ السياسات العامة وتجديد الأولويات التنموية من بينهم المواطن والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وهو ما يعرف بالديمقراطية التشاركية والتي جاءت مكملة للديمقراطية التمثيلية وليس كبديل عنها لما لها من أهمية كبيرة في تسيير الشأن المحلي وضمان التوافق بين الأهداف التنموية واحتياجات المجتمع المحلي، في هذا الصدد فإن هذا المقال يسعى إلى ابراز أهمية المقاربة التشاركية للجماعات المحلية ودور الفاعلين المحليين في عملية التنمية مع الإشارة إلى العراقيل والتحديات التي تشكل عائقا امام تجسيدها على ارض الواقع وتحول دون تحقيق الأهداف المسطرة.

إشكالية الدراسة: تنطلق هذه الدراسة من إشكالية مفادها كيف تساهم فواعل المقاربة التشاركية للجماعات المحلية في تحقيق التنمية؟

ينتج عن هذه الإشكالية عدة أسئلة فرعية تتمثل في:

- ماذا قصد بالتنمية والجماعات المحلية والمقاربة التشاركية؟
- ما هو دور الفواعل المحلية في مجال تحقيق التنمية؟
- ما هي اهم العراقيل التي تشكل عائقا اما تجسيد المقاربة التشاركية على ارض الواقع؟

يتم الإجابة على الإشكالية والاسئلة الفرعية من خلال الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وهذا من اجل التعريف بمتغيرات الدراسة وإبراز العلاقة بينها بالإضافة الى تحليل بعض النصوص القانونية التي تركز تجسيد الديمقراطية التشاركية بالجزائر، وعلى ضوء ما تقدم تم تقسيم الدراسة كالآتي:

- المحور الأول: الاطار المفاهيمي للتنمية والمقاربة التشاركية للجماعات المحلية
- المحور الثاني: التنمية وفقا للمقاربة التشاركية للجماعات المحلية بالجزائر
- المحور الثالث: تحديات تفعيل الديمقراطية التشاركية بالجزائر

2. المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية والمقاربة التشاركية والجماعات المحلية

قبل الغوص في أي موضوع ينبغي التطرق إلى تعريف متغيرات الدراسة وإزالة الغموض عنها، من خلال هذا المحور سنتطرق إلى تعريف التنمية بصفة عامة والتنمية المحلية بصفة خاصة مع التطرق الى المقاربة التشاركية للجماعات المحلية ومدى التأكيد عليها في القوانين المختلف.

أولاً: ماهية التنمية والتنمية المحلية

01. تعريف التنمية

التنمية لغويا حسب تعريف (ابن المنظور) في لسان العرب هي: "نماء، النماء: أي الزيادة ونمي نميا أي زاد وكثر"، وفي أغلب الأحيان تتجمع دلالات التنمية اللغوية في الزيادة، الوفرة، الارتفاع، الصعود، النمو، الكثرة، الازدهار... إلخ.¹

وتعرف أيضا بأنها: " عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق تصاعد مظهرت ل قدرات المجتمع وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه".²

كما عرفت التنمية بأنها: " العملية التي تبدل بقصد وفقا لسياسة عامة من أجل أحداث تطور اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم سواء كانوا في مجتمعات محلية او إقليمية، بالإعتماد على مجهودات حكومية واهلية شريطة ان تكون لكل منهم القدرة على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة لهذه العمليات".³

من خلال هذه التعاريف يمكن القول أن التنمية مفهوم واسع وشامل، فهي عملية تمس جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من خلال التعاون بين الجهود الحكومية والشعبية، وهدفها الأساسي هو الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف والسبات إلى حالة التقدم والازدهار وهذا من أجل تحسين نوعية حياة الافراد وتحقيق الرفاهية في المجتمع.

وبما أن هذه الدراسة تركز على الجماعات المحلية والديمقراطية التشاركية فإن التنمية المقصود بها هنا هي التنمية المحلية، والتي تشير إلى فكرة المجال او النطاق الجغرافي الذي يضم جماعة من السكان يطلق عليهم بالمجتمع المحلي هذا معناه ان التنمية ترتبط بإقليم او مكان معين.

وقد عرفتها الأمم المتحدة بأنها: "العمليات التي يمكن بها توحيد جهود السكان والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، ولمساعدتها في الاندماج في الحياة الجماعية والمساهمة في تقدمها".⁴

02. خصائص التنمية

أ_ الشمول: هذا معناه أن ان تكون التنمية متكاملة وبرامجها شاملة لكافة المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية ولكافة فئات المجتمع من رجال ونساء وأطفال...إلخ.

ب_ التوازن: هذه الخاصية لا تعني إهمال مجال من مجالات التنمية، إنما تعني تحديد نسب الاستثمار الملائمة لتنمية كل قطاع أو مجال.⁵

ج_ التنسيق: هذا يعني أن برامج التنمية تتطلب التكامل والتنسيق، وهذا تفاديا لحدوث التداخل فيما بينها وكذلك لتحديد الأدوار وتوقيتها على ضوء وضوح أهداف عملية التنمية.⁶

د_ اشراك المواطنين: إن إشراك المواطنين في جهود التنمية عنصر أساسي يحدد مدى نجاح أو فشل برامج التنمية في المجتمعات المحلية، وهي تعني اشراك كافة فئات المجتمع بالإضافة إلى الفواعل غير الرسمية مع الجهود الحكومية في رسم وتنفيذ الخطط والبرامج التنموية بل وتقويمها أيضا.⁷

ثانيا: في مفهوم الجماعات المحلية

1. تعريف الجماعات المحلية

يعرفها الفقيه الفرنسي (WALINE) بأنها: "نقل سلطة إصدار قرارات إدارية إلى مجالس منتخبة بحرية من المعنيين".⁸ وعرفها علي السفلان بأنها: " نظام اداري يقوم على فكرة اللامركزية الإقليمية إذ يقسم فيها علي السفلان بأنها: " نظام اداري يقوم على فكرة اللامركزية الإقليمية إذ يقسم إقليم الدولة إلى وحدات إدارية تتمتع بالشخصية الاعتبارية وتدير شؤونها تحت رقابة الحكومة المركزية".⁹

كما تعرف أيضا بأنها: " أسلوب من أساليب التنظيم يتضمن توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات محلية منتخبة ومستقلة، تمارس ما يعهد إليها من اختصاصات تحت اشراف الحكومة المركزية".¹⁰

في الجزائر وبناءا على نص المادة 15 من التعديل الدستوري لسنة 1989م والمادة 15 من الدستور المعدل لسنة 1996، بالإضافة أيضا إلى نص المادة 16 لسنة 2016 فإن:

"الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية والولاية".¹¹

في السياق نفسه وبموجب نص المادة 17 من التعديل الدستوري لسنة 2020 فإن:

"الجماعات المحلية للدولة هي البلدية والولاية، البلدية هي الجماعة القاعدية".¹²

2. مقومات الجماعات المحلية

أ_ وجود مصالح محلية متميزة: إن أهم ركيزة تقوم عليها الجماعات المحلية هي الاعتراف لها بأن هناك مصالح إقليمية تخص إقليم معين من أقاليم الدولة ولا تهم جمع مواطني الدولة بقدر ما تهم أبناء الإقليم ذاته، لذلك يفضل أن يترك الإشراف على هذه المصالح لمن يهمهم الأمر حتى تتفرغ الدولة للمصالح التي تهم الدولة كلها.¹³

ب_ الشخصية المعنوية: بموجب تمتع الجماعات المحلي بالشخصية المعنوية تصبح أهلا لاكتساب الحقوق والالتزام بالواجبات، وتصبح تصرفاتها منسوبة إليها لا للدولة، وهذا ما يترتب عنه الاستقلال المالي والإداري لها، كما يمنحها الحق في التقاضي.¹⁴

ج_ قيام أجهزة محلية منتخبة: هذا معناه أن تدار شؤون كل وحدة محلية بواسطة مجلس محلي منتخب من قبل مواطنين الإقليم نفسه، وتعمل هذه المجالس على رسم السياسات المحلية وتنفيذ البرامج والخطط التنموية، كما تقوم بالاستماع لانشغالات ومشاكل المواطن المحلي والعمل على إيجاد الحلول لها.¹⁵

د_ الخضوع لرقابة السلطة المركزية: تمارس الجماعات المحلية الصلاحيات المخولة إليها من طرف الحكومة المركزية تحت رقابة وإشراف هذه الأخيرة، وهذا من أجل ضمان التوافق بين السياسة العامة للدولة مع السياسات المحلية، كذلك نقادي التداخل بين المصالح المحلية والمصالح القومية.

ثالثا: ماهية المقاربة التشاركية

1. تعريف المقاربة التشاركية:

تعد المقاربة التشاركية من المفاهيم الأكثر شيوعا عند الباحثين خصوصا المهتمين بقضايا التنمية، لما لها من أهمية في نجاح البرامج والسياسات التنموية من عدمه.

تقوم المقاربة التشاركية على فكرة أن الكل يساهم ف بناء الدولة، كل حسب قدرته وإمكاناته المتوفرة، من خلال رفع درجة الوعي وحرية وسائل الاعلام وتقوية وتفعيل دور المؤسسات والهيئات في الدولة، بالإضافة إلى تحقيق الانتعاش الاقتصادي وبناء مؤسسات قادرة على استيعاب القوى الراغبة في المشاركة، في نفس السياق فغن المقاربة التشاركية لا تهمل رأي أي جهة، بالعكس فهي تسعى لاستيعاب كل الآراء دون الإنقاص من شأن أي فرد أو مؤسسة أو هيئة، فالكل مرحب به والكل يشارك في عملية التطوير والتنمية.¹⁶

يعرف البروفيسور صالح زيانى المقاربة التشاركية بأنها: أن يكون للمواطنين رأيا ودورا في صناعة القرارات التي تهمهم بشكل مباشر أو من خلال مؤسسات شرعية وسيطة تمثل مصالحهم، وتقوم المقاربة التشاركية على حرية التنظيم والتعبير وعلى قدرات المشاركة البناءة.¹⁷

كما تعرف أيضا بأنها مقاربة تهدف إلى تنمية يشارك فيها السكان مشاركة فعالة، تهدف إلى تأهيل الأشخاص والجماعات وجعلهم قادرين على تبني حلول من اقتراحاتهم، ويتحملون مسؤولية اختيارها وإنجازها.¹⁸

2. أهمية المقاربة التشاركية

تتجلى أهمية المقاربة التشاركية من خلال ما يلي:¹⁹

_ تمكن من تحديد الاحتياجات الحقيقية للسكان وما ينبغي الاهتمام به من مشاريع.

_ تساعد على تجاوز العوائق الناتجة عن تعارض مقترحات المانحين مع عادات وتطلعات السكان المحليين.

_ فرض المراقبة والشفافية على المشاريع التنموية

_ الضمان الوحيد لادماج المواطنين بشكل مباشر في التنمية وتبوء الدور المنوط بهم في التخطيط والتسيير

3. مظاهر تكريس المقاربة التشاركية ضمن قوانين الجماعات المحلية

تعتبر الجماعات المحلية اقرب هيئة للمواطنين تفسح امامهم المجال للمشاركة في اتخاذ القرارات والتعبير عن اهتماماتهم واحتياجاتهم، فالمقاربة التشاركية تتيح الفرصة لإدخال فواعل جديدة كشركاء مع الجماعات المحلية من اجل المساهمة في العمل التنموي، في هذا السياق فإن الجماعات المحلية توفر الاطار المؤسساتي والقانوني الذي ينظم آليات تفعيل هذه المشاركة وجعلها ممارسة عملية على ارض الواقع.

في هذا الاطار فقد أكد قانون البلدية 11/10 على أهمية المقاربة التشاركية من خلال تخصيص بابا كاملا بعنوان مشاركة المواطنين في شؤون البلدية، على اعتبار ان هذه الأخيرة تمثل الاطار المؤسساتي لمشاركة المواطنين في تسيير الشأن المحلي، فبموجب المواد 11، 12، 13 فإن المجلس الشعبي البلدي يقوم باتخاذ كل الإجراءات لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات واولويات التنمية، كما يتكفل بوضع إطار ملائم للمبادرات المحلية الهادفة إلى تحفيز المواطنين وتوجيههم نحو المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم، بالإضافة فإن رئيس المجلس الشعبي البلدي يمكنه الاستعانة بصفة استشارية بكل شخصية محلية او خبير أو كل ممثل جمعية محلية معتمدة قانونا، الذين من شأنهم تقديم أي مساهمة مفيدة لأشغال المجلس أو لجانه بحكم مؤهلاتهم أو طبيعة نشاطاتهم.²⁰

أما قانون الولاية 07/12 فقد جعل من المجلس الشعبي الولائي الفضاء المناسب لممارسة الديمقراطية التشاركية، بالإضافة فهو يؤكد على اعتماد أسلوب الانتخاب في تشكيل المجلس الولائي كهيئة مداولية من أجل ضمان الشفافية والنزاهة في اختيار المنتخبين باعتبارها إحدى مبادئ الحوكمة المحلية الرشيدة.

3. المحور الثاني: التنمية وفقا للمقاربة التشاركية للجماعات المحلية بالجزائر

تعد المقاربة التشاركية للجماعات المحلية آلية تتيح الفرصة لمختلف الفاعلين المحليين من مجتمع مدني ومواطنين بالإضافة الى القطاع الخاص للمشاركة في صياغة وتنفيذ البرامج التنموية، ومن خلال هذا المحور سنتطرق إلى دور الفواعل المحليين في عملية التنمية.

أولاً: مساهمة المجتمع المدني في عملية التنمية

1. المكانة الدستورية والقانونية للمجتمع المدني

اكتسب المجتمع المدني مكانة كبيرة في ظل الإصلاحات السياسية والقانونية التي قامت بها الدولة الجزائرية في سبيل تفعيل دور العمل الجماعي للنهوض بالمجتمع المحلي ودفع عجلة التنمية، وهذا عن طريق السماح للمواطنين بإنشاء جمعيات في مختلف المجالات من أجل تعميم ثقافة الحوار والتشاور بينهم وبين ممثليهم في المجالس المنتخبة.²¹

وقد تضمنت هذه الإصلاحات صدور القانون 12/06 المتعلق بالجمعيات الذي يعطي أهمية للمجتمع المدني باعتباره فاعل أساسي ضمن المقاربة التشاركية للجماعات المحلية.

كما شملت هذه الإصلاحات استحداث هيئة جديدة تتمثل في وسيط الجمهورية بموجب المرسوم الرئاسي 45/20، والذي يعتبر هيئة غير قضائية تسهر على حماية حقوق المواطنين وحرياتهم بالإضافة إلى مراقبة أداء المؤسسات والإدارات العمومية ومدى التزامها

بالقوانين،²² وبالتالي فإن هذه الهيئة تعمل على تعزيز الثقة بين الإدارة والمواطن، كما تفيد الدولة في تقييم أداء مؤسساتها.

كما يدعم التعديل الدستوري لسنة 2020 مكانة المجتمع المدني وذلك من خلال نص المادة 10 منه والتي تنص على: "تسهر الدولة على تفعيل دور المجتمع المدني للمشاركة في تسيير الشؤون العمومية"، وهذا ما يوضح توجه الدولة نحو تكريس الديمقراطية التشاركية من خلال مساهمة المجتمع المدني كشريك مع مختلف الفاعلين المحليين في صياغة السياسات العمومية المحلية وتنفيذها لاسيما التنمية منها، كما جاء في نص المادة 16 الفقرة 3 من نفس التعديل الدستوري أنه: "تشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية لاسيما من خلال المجتمع المدني"، في نفس السياق وبموجب نفس التعديل الدستوري تم انشاء هيئة دستورية تتمثل في المرصد الوطني للمجتمع المدني، والذي يتمثل في هيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية تعمل على تقديم الآراء والتوصيات المتعلقة بانشغالات المجتمع المدني، حيث يساهم هذا المرصد في ترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة، كما يشارك مع المؤسسات الأخرى في بلوغ اهداف التنمية الوطنية،²³ وعليه فإن هذه الهيئة تعتبر أداة ربط ووسيلة للتنسيق بين المجتمع المدني والدولة وتعمل على فهم انشغالاته ومتطلباته وإيجاد الحلول لها بالشكل الذي يمكنه من ممارسة مهامه التنموية على وجه الخصوص.

2. دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية بالجزائر

أ_ في المجال الاجتماعي: سجلت السنوات الأخيرة مساهمة فعالة لبعض الجمعيات المحلية من خلال الحملات التوعوية خصوصا في اطار محاربة الفقر والامية ومحاربة الأوبئة ويمكن ايجاز دور المجتمع المدني في هذا المجال كالتالي:

التطوع لحماية البيئة والمحيط، وإقامة حملات التشجير، إذ سجلت الجزائر نسبة مساهمة مقدرة ب 60% من قبل تنظيمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى تقديم الخدمات الصحية في المناطق الريفية والمعزولة مع تحسيس السلطات بالعجز المسجل على مستوى هذه المناطق والعمل على تداركه، كما تساهم الجمعيات المحلية في محاربة الجهل إذ توجد أكثر من 3000 جمعية تعنى بمحو الامية وتأهيل افراد وتدريبهم، كما توجد في الجزائر أكثر من 1200 جمعية رياضية وثقافية تعمل على مرافقة الشباب في مختلف الأنشطة.²⁴

ب_ في المجال الاقتصادي: في المجال الاقتصادي تعمل منظمات المجتمع المدني على المشاركة في انجاز المشاريع الاقتصادية والسهل على بلوغ أهدافها من اجل ترقية الأوضاع ودفع عجلة التنمية على المستوى المحلي، كما ان العديد من البلديات تقوم بالاستعانة بآراء وتوجيهات منظمات المجتمع المدني واستشارتهم في اطار انشاء البرامج والمشاريع التنموية على مستوى البلدية.²⁵

ج_ في المجال السياسي: بالرغم من أن نشاطات واعمال منظمات المجتمع المدني تطوعية ولا يسعى من خلالها للوصول إلا السلطة، إلا أن هذا لا يمنع أن تكون له مساهمة سياسية في مجال تحقيق التنمية على المستوى المحلي، حيث يقوم المجتمع المدني بتنمية الثقافة السياسية من خلال زرع قيم المواطنة بينهم وتشجيعهم على حب الوطن والعمل على الارتقاء بالوعي السياسي لدى افراد المجتمع المحلي وحثهم على المشاركة الفعالة في عملية صياغة السياسات العمومية في مختلف المجالات والتأثير عليها.²⁶

ثانيا: مساهمة المواطن في تفعيل التنمية في ظل المقاربة التشاركية للجماعات المحلية يعتبر المواطن ايضا فاعلا في اطار المقاربة التشاركية للجماعات المحلية، فبصودر قانون البلدية 10/11 نجده اكد على ضرورة مشاركة المواطنين في تسيير شؤونهم على مستوى بلديتهم إذ يتجلى هذا صراحة من خلال نص المادة 2 والتي تنص على: "البلدية هي

الجماعة الإقليمية للمركزية ومكان لممارسة المواطنة، وتشكل اطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية"، كما تنص المادة 11 من نفس القانون على ان المجلس الشعبي البلدي مطالب باتخاذ كل التدابير اللازمة من اجل اعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي هذا الاطار يستعين المجلس الشعبي البلدي بالوسائل الاعلامية المتاحة،²⁷ كما يمكنه تقديم عرض عن نشاطه السنوي امام المواطنين، وبالتالي فإن هذه المادة تشجع على اهمية دور المواطن في اطار الديمقراطية التشاركية وهذا من خلال ضمان وصول المعلومات اليه واستشارته واعطائه الفرصة لطرح اقتراحاته حول المواضيع التي تعنيه.

وعليه فإن المواطن لم يعد مجرد متلقي للسياسة العامة المحلية بل اصبح فاعلا جوهري فيها، حيث يشترك مع الجماعات المحلية في صياغة القرارات وتحديد الأولويات التنموية، في نفس السياق فقد منحت القوانين الخاصة بالجماعات المحلية للمواطن حق الحضور في المجالس المنتخبة والتعبير عن احتياجاته وانشغالاته وطرح اقتراحاته حول المشاريع والبرامج التنموي التي تخص بلديته من اجل تفادي الفشل التنموي على مستواها، وبالتالي فإن نجاح او فشل أي سياسة تنموية على المستوى المحلي مرهونة بمدى المشاركة الفعلية للمواطن فيها.

ثالثا: دور القطاع الخاص في تجسيد التنمية

نظرا للاختلالات الكبيرة التي عرفها التسيير العمومي للمرافق العامة وعدم قدرة الدولة على تقديم خدمات نوعية، أصبحت التنمية الوطنية والتنمية المحلية على وجه الخصوص لا تقتصر على الفواعل الرسمية فقط المتمثلة في الدولة والجماعات المحلية بل أصبحت ضرورة حتمية للاستعانة بشركاء غير رسميين ومن ابرزها القطاع الخاص، وتكمن أهمية القطاع الخاص في مدى اسهامه في معالجة القضايا والموضوعات الاقتصادية

والاجتماعية في على المستوى المحلي وبالتالي فإن مواجهة التحديات التي تواجه أي مجتمع محلي مرهون بالتعاون بين القطاع العام والخاص، ولا يمكن تحقيق هذا التعاون في ظل غياب حكومة فاعلة تدعم القطاع الخاص وتعمل على استمراريته في المشاركة في عملية التنمية.²⁸

تتجلى مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية في بعدها المحلي بالجزائر من خلال مساهمته في تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، وفي برنامج توطيد النمو (2010-2014)، بالإضافة إلى مجال البنية التحتية حيث يساهم في صيانة وتجديد الطرقات وبناء السكنات والمرافق العمومية وكذا مشروع الطريق السيار شرق غرب، كما يعمل القطاع الخاص على تشغيل اليد العاملة وتوفير مناصب شغل وامتصاص البطالة.²⁹

4. المحور الثالث: تحديات تفعيل الديمقراطية التشاركية بالجزائر

بالرغم من الأهمية الكبيرة التي تكتسيها الديمقراطية التشاركية إلا أنه ها جملة من التحديات لبتي تشكل حاجزا امام تجسيدها كممارسة فعلية الامر الذي يخلق ثغرة بين ما هو منصوص عليه في القوانين وبين مدى تفعيلها على ارض الواقع وبالتالي فإن تفعيل الديمقراطية التشاركية يظل مرهونا بمدى تجاوز هذه العقبات، وفيما يلي سيتم الإشارة إلى ابرز هذه التحديات.

أولا: محدودية الإطار القانوني

بالرغم من تكريس حق مشاركة المواطنين في العديد من نصوص قانون البلدية والولاية إلا أن هذه النصوص تشوبها العديد من النقائص التي تحد من تجسيد المقاربة التشاركية على ارض الواقع ومن بين هذه النقائص ما يلي:

تعتبر علنية جلسات المجلس الشعبي البلدي قاعدة شكلية لا تتمح للمواطنين حتى سلطة ابداء الرأي، حيث يمكن للمواطن ان يحضر جلسات المجلس الشعبي البلدي ويتابع

كل مراحل الاجتماع في الفضاء المخصص له على مستوى قاعة المداولات في حدود الأماكن المتوفرة، على أن يلتزم الجمهور بالصمت طيلة مدة الجلسة ولا يمكن بأي حال المشاركة في المناقشات أو عملية التصويت، كما يمكن لرئيس الجلسة أن يطرد أي شخص غير منتخب يخل بحسن سير الجلسة بعد إنذاره، في نفس السياق نلاحظ غياب الصيغة الإلزامية في حضور المواطنين لاجتماعات المجالس الشعبية البلدية والولائية، وهو ما أدى إلى غياب الحملات التحسيسية والتوعوية من قبل الجماعات المحلية حول أهمية حضور المواطنين لجلسات المجلس الشعبي البلدي، إضافة إلى ذلك فإن إمكانية عقد جلسات مغلقة يتناقض مع مبادئ الديمقراطية التشاركية، لأنها تحرم المواطن من حق الرقابة الشعبية خاصة في الحالات المرتبطة بالحفاظ على النظام العام.³⁰

ثانياً: غياب مشاركة تنظيمات المجتمع المدني في سياسة التخطيط والتنمية المحلية للبلدية

بالرغم من الأهمية البالغة التي يكتسبها المجتمع المدني في مجال رسم السياسة التنموية غير أنه على أرض الواقع فهي تعاني من تهميش فهي مغيبة تماماً عن المشاركة في تسيير شؤون البلدية وهو ما يشكل عائقاً أمام المشاركة الفعلية لمنظمات المجتمع المدني في المجال التنموي، وهذا بسبب أن صنع القرار المحلي التنموي مرهوناً بالتوجيهات الحكومية والخطط التنموية المركزية السنوية دون إشراك فعلي للمجتمع المدني في التخطيط والاعداد، فالمجالس المحلية كالبلديات مثلاً تملك صلاحية اعداد برامجها التنموية السنوية والمصادقة عليها وتتولى تنفيذها في إطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم وفي إطار المخططات التوجيهية القطاعية. إذ تنحصر صلاحية انتقاء البرامج التنموية القابلة للإنجاز على المستوى المحلي وتنفيذها في يد المجلس الشعبي البلدي دون إشراك للمواطنين أو لمنظمات المجتمع المدني في مجريات العملية التنموية.³¹

ثالثا: ضعف ثقافة المشاركة لدى المواطنين

يعد ضعف الوعي وثقافة المشاركة لدى المواطنين من بين التحديات التي تحول دون مشاركته الفعالة في تسيير شؤونهم المحلية، وهذا راجع إلى أن المشاركة لا تمارس فقط وفقا لإجراءات قانونية، وإنما تستلزم توفر معارف ومؤهلات خاصة لدى المواطنين المشاركين، إذ أن أغلب الأفراد لا يملكون ادنى معرفة بالقواعد والقوانين السارية في بلادهم، كما أن هناك العديد من المواطنين لا يعرفون الحقوق والحريات التي يتمتعون بها، ومن أهم العوامل التي أدت إلى ضعف ثقافة المشاركة لدى الأفراد نجد ارتفاع نسبة الأمية وتدني المستوى العلمي الذي يعد من أكبر العراقيل التي تواجه تفعيل المشاركة في الجزائر، من بين الأسباب أيضا الشعور بعدم جدوى المشاركة نتيجة وجود ديمقراطية شكلية وانتخابات غير نزيهة وعدم شرعية السلطة، كذلك إحساس المواطن بأنه مهمش وليس له دور في المشاركة نظرا لعدم اهتمام الإدارة بانشغالاته. وأخيرا ضعف برامج التوعية والتحسيس وغياب آليات المشاركة الفعالة فضلا عن هيمنة الثقافة الاتكالية التي تعزز من الاعتماد على الدولة بدلا من المبادرة الفردية والجماعية.³²

5. خاتمة

في الختام ومن خلال ما سبق ذكره يتضح لنا ان المقاربة التشاركية تمثل آلية تعتمد عليها الجماعات المحلية لتفعيل مسار التنمية محليا، حيث لا يمكن تصور تجسيد حقيقي لأهداف التنمية ما لم يكون هناك اشراك فعلي للفاعلين المحليين في العملية التنموية وعليه فقد تم التوصل للنتائج التالية:

❖ تشكل الجماعات المحلية القاعدة الأساسية للعمل التنموي باعتبارها الجهاز الإداري الأقرب للمواطنين والأدرى باحتياجاته وتعمل على بلورة تنفيذ السياسات التنموية في

بعدها المحلي التي تتوافق مع خصوصية البيئة المحلية لكل منطقة بموجب الصلاحيات التي منحت لها، كما تعتبر الاقدر على تحديد الأولويات التتموية بدقة.

❖ المقاربة التشاركية للجماعات المحلية تمثل الاطار الذي يسمح لمختلف الفاعلين المحليين في إدارة الشأن العام المحلي والمشاركة في اعداد وتنفيذ البرامج التتموية المحلية.

❖ يعتبر المواطن من بين الفواعل الأساسية في عملية التتمية بحيث لم يعد ينظر إليه كمتلق او مستفيد من السياسات التتموية بل أصبح شريكا فعالا.

❖ يعتبر المجتمع المدني من اهم المشاركين في العملية التتموية في ظل المقاربة التشاركية من خلال تأطير المواطنين وتحفيزهم على العمل الجمعي والتطوعي في عملية التتمية.

❖ من بين الفواعل الاستراتيجية ضمن المقاربة التشاركية نجد القطاع الخاص الذي يمثل شريكا هاما يعمل على تحفيز الاستثمارات في القطاعات التي تفتقر للتتمية ودعم المشاريع التتموية بالإضافة إلى توفير مناصب الشغل.

❖ تواجه المقاربة التشاركية للجماعات بالجزائر جملة من التحديات التي تعيق التجسيد الفعلي لها على ارض الواقع ومن بينها ضعف الأطر القانونية التي تنظم آليات المشاركة وغيرها من التحديات التي تستوجب البحث عن حلول لها من اجل تعزيز فعاليتها.

لتجاوز تحديات تفعيل المقاربة التشاركية للجماعات المحلية يمكن اقتراح التوصيات التالية:

❖ إعادة النظر في الأطر القانونية بإقرار الزامية مشاركة مختلف الفواعل المحلية مع الجماعات المحلية خصوصا في العمل التتموي مع استحداث قوانين خاصة بالديمقراطية التشاركية تنظم آليات المشاركة في تسيير الشؤون العمومية.

- ❖ تقوية دور المجتمع المدني من خلال توفير تسهيلات للعمل الجماعي ليصبح شريكا فعالا مع الجماعات المحلية في رسم السياسات العامة المحلية.
- ❖ نشر ثقافة المشاركة وتعزيز روح المبادرة من خلال إقامة الحملات التحسيسية والتوعوية التي تأكد على مدى أهمية مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية مع توفير الآليات التي تضمن للمواطن حق المشاركة في مختلف مراحل عملية التنمية وتغيير الاقتراحات والملاحظات بخصوص البرامج التنموية التي تخص منطقتهم وهذا من أجل ضمان توافق أهداف العملية التنموية مع احتياجاتهم الحقيقية.

6. الهوامش والمراجع

- ¹ جميل حمداوي، 2017، من أجل تنمية مستدامة، د ب ن، ددن، ص 13.
- ² عبد اللطيف مصطفىوي وعبد الرحمان سانية، 2014، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسين العصرية للنشر والتوزيع، بيروت، ص 14_15.
- ³ أحمد جابر بدران، 2014، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، مركز الدراسات الفقهية، القاهرة، ص 07.
- ⁴ فؤاد بن غضبان، 2015، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، ط01، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص 44.
- ⁵ رحيمة يونس، 2024، الحكامة وأساليب التسيير الإداري المحلي تقاطعات وظيفية تنموية محلية، دار إلباء للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 89.
- ⁶ فؤاد بن غضبان، مرجع سبق ذكره، ص 42.
- ⁷ رحيمة يونس، مرجع سبق ذكره، ص 90.
- ⁸ باديس بن حدة، 2016، الاتجاهات الحديثة لتطير الإدارة المحلية في الوطن العربي "دراسة مقارنة"، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، ص 50.
- ⁹ نفس المرجع السابق، ص 52.

- ¹⁰ رحيمة يونس، 2024، الحكامة وأساليب التسيير الإداري المحلي تقاطعات وظيفية تنموية محلية، الجزائر، دار إلقاء للنشر والتوزيع، ص 183.
- ¹¹ التعديل الدستوري لسنة 2016، الجريدة الرسمية، العدد 14، المؤرخة في 7 مارس 2016.
- ¹² التعديل الدستوري لسنة 2020، الجريدة الرسمية، العدد 82، المؤرخة في 30 ديسمبر 2020.
- ¹³ لزرقي حبشي، 2019، الجوانب النظرية والتطبيقية للإدارة المحلية في الجزائر، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، ص 50.
- ¹⁴ باديس بن حدة، مرجع سبق ذكره، ص 65.
- ¹⁵ رحيمة يونس، مرجع سبق ذكره، ص 187.
- ¹⁶ كريمة بوفلاقة، 2019، دور المقاربة التشاركية في تجسيد التنمية المحلية، مجلة دراسات في حقوق الانسان، المجلد 03، العدد 02، ص 72_73.
- ¹⁷ أحمد باي، 2017، هوشات رؤوف، المقاربة التشاركية كأداة لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 10، ص 274.
- ¹⁸ بدرة ثلجة، 2019، المقاربة التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر بلدية المحمدية بولاية معسكر انموذجا 2012-2017، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في ميدان الحقوق والعلوم السياسية، قسم التنظيم السياسي، جامعة الجزائر 03، ص 16.
- ¹⁹ مبروك ساحلي، 2021، المقاربة التشاركية في المغرب كآلية لتحقيق التنمية المحلية، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 09، العدد 2، ص 26.
- ²⁰ القانون رقم 11-10 المؤرخ في 28 يونيو 2011 يتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد 37، المؤرخة في 3 يوليو 2011.
- ²¹ عبد المومن مجدوب، ولمين هباش، 2016، الفواعل الجديدة في التنمية المحلية في الجزائر، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع 08، جانفي ص 121.
- ²² المرسوم 20-45 المتضمن تأسيس وسيط الجمهورية، المؤرخ في فبراير 2020، الجريدة الرسمية، العدد 9، المؤرخة في 19 فبراير 2020.
- ²³ التعديل الدستوري لسنة 2020، مرجع سبق ذكره.
- ²⁴ عبد المومن مجدوب وهماش لمين، نفس المرجع السابق، ص 122.

- ²⁵ اسمهان بن سعيد، عمر بورنان، ديسمبر 2023، أثر التسيير الجوّاري في نجاح مشاريع التنمية المحلية، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 02، ص 175.
- ²⁶ عبد المومن مجدوب، ولمين هباش، مرجع سبق ذكره، ص 122.
- ²⁷ القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية، مرجع سبق ذكره.
- ²⁸ مجدوب عبد المومن، وهماش لمين، نفس المرجع السابق، ص 123-124.
- ²⁹ مجدوب عبد المومن، وهماش لمين، مرجع سبق ذكره، ص 124.
- ³⁰ نصر الدين عاشور، 2022، تحديات ومعوقات تفعيل المقاربة التشاركية في تسيير الجماعات الإقليمية، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 06، العدد 01، ص 460-461.
- ³¹ محمد امين اوكيل، 2019، إشكالات تفعيل الديمقراطية التشاركية على مستوى المجالس الشعبية البلدية، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 05، العدد 02، ص 200.
- ³² بوبكر بختي، 2020، تحديات تفعيل الديمقراطية التشاركية في الجزائر، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 05، العدد 01، ص 69-70.